ولا تعتبر الجودة عند علمائنا الثلاثة فلم يعتبر محمد الجودة
فيما له واذا ادى خمسة رديّة عن خمسة جيّدة لا يساويها
لا يجوز عند محمد فيؤدي دربعا سادسا اذا كانت السنّة
الرديّة يساوي الخمسة الجيّدة فجعل الجودة التي للفقير
معتبرة مع المقابلة بالجنس لانّ الجودة معتبرة في الجملة كما
في حقّ الاب والوصيّ والمريض والغاصب فيعتبر هنا
نظرا للفقراء والمساكين واحتياطا في العبادة وكذا اذا كان
له ابريق فضّة وزنه مايتان وقيمته ثلاث مائة لصياغته
ان ادّى من العين ادّى ربع عشر ومن خمسة قيمتها سبعة
ونصف وان ادّى القيمة يؤدّي من خلاف جنسه ما يساوي
سبعة ونصفا وان ادّى خمسة جاز عندهما وعند محمد رحمه الله
لا يجوز حتّى يؤدّي الفضل عما مرّ امّا الاب والوصيّ فلان
تصرّفهما مقيّد بالنظر والاحسن ولهذا لا يجوز للوصيّ ان
يتيم وبيمة ان يشتري لاحدهما من مال الآخر ما يصلح له
واما المريض فحاله حال الحجر فلا يجوز له تضييع الجودة
على الفرماء والورثة في حال التهمة ولهذا منع من تبرّع الوارث
قال محمد في الجامع المريض ممنوع من ايقاع الوارث والصواب
ما قلناه والغاصب اثبت يدا عادية على العين والصفة
اذ الصفة تضمن باليد العادية ولا تضمن بالعقد ولانه
متعدّ فيناسب حالة التغليظ عليه بخلاف المزكّي

باب فيمن يجوز دفع الصدقات اليه

في المبسوط العاشر من ينصبه الامام لاخذ الصدقات
من التجّار ومواسم فاعلم ان عشر اذا اخذ عشر مال
الذي يجب فيه الزكاة وبا من التجّار بمقاسمة في المفاوز
من قطّاع الطريق واللصوص وما روي من دم الحشّار
محمول على من باخذ اموال

محمول على من باخذ اموال الناس ظلما وعدوانا وفي الصحاح
عشرت القوم اعشرهم بضمّ الشين عشرا بضمّ العين اذا اخذت
عشر اموالهم ومنه العاشر واعشرهم بالكسر عشرا بالفتح اذا
صرت عاشرهم وعاشر العشرة احدهم وعاشر التسعة اذا
صيّر التسعة عشرة بنفسه فمن الاوّل ثالث ثلاثة بالاضافة
لاغير ومن الثاني ثالث اثنين ان شئت اضفت وان شئت نصبت
واعملت ثالثا ويسمّيه احد ربع العشر عاشرا لما فيه من
العشر قوله واذا مرّ عاشر بمال فقال اصبته منذ
اشهر او على دين مستغرق لما في يدي او ليس المال لي او انا
اجير فيه او هو وديعة عندي او بضاعة ليس للتجارة
او قال انا مضارب او مكاتب او عبد ما ذون له صدّق مع
يمينه لانه انكر سبب وجوب الزكاة عليه فكان القول
قوله مع يمينه وفي خزانة الاكمل الّا اذا كان ربّ المال معه
فانه يحشر وعن ابي يوسف لا يمين عليه في هذه الوجوه
كلها لانها عبادة ولا يمين في العبادات كالصوم والصلاة
والحجّ ووجه ظاهر الرواية لا تكذيب له في تلك العبادات
وهنا يكذّبه العاشر وكذا اذا قال ادّيتها الى عاشر آخر
وفي تلك السنة عاشر آخر وكذا لو قال ادّيتها بنفسي الى
الفقراء في المصر اذ الاداء اليه في المصر في الاموال الباطنة
كالذهب والفضّة وعروض التجارة وهي وان كانت من الاموال
الظاهرة لكن لا يجب فيها الزكاة الّا بالنيّة وهي امر باطن
وخمس الركاز من الاموال الباطنة وكذا صدقة الفطر اذا قال
ادّيتها الى آخر فهل يشترط اخراج البراءة لم يشترطه في الجامع
الصغير وهو ظاهر الرواية لان البراءة عسى لا تبقى وقد
لا ياخذها صاحبا لسايمة غفلة والخطّ يشبه الخطّ

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)